



إلى السيد رئيس المجلس الاستشاري

للجهوية الموسعة

الموضوع: رد

تحية وبعد :

لا بد أولا من شكركم على مراسلتكم وإقتراحكم مشاورتنا في قضية من الأهمية
بمكان على إعتبار مركزيتها في التدبير الديمقراطي للدولة وللشأن المحلي. لكن
الأمر لا يخلو من ملاحظات نجملها كالآتي:

أولا من حيث الشكل:

إن أي مبادرة تروم المساس بوضعية قانونية أو مؤسساتية لا بد أن تكون موضوع
تعبئة شعبية ونقاش سياسي، وأن يكون المأمول هو الاتفاق على حد أدنى يعطي
للمبادرة شرعية تحتمي بها . يعني هذا أننا وإن كنا لا نغمت قدرة هيئتك على
المساهمة في هذا النقاش، فإن إعتقاد تنظيمنا الراسخ أن المجالس والهيئات
الاستشارية لا تعدو كونها آليات موكل إليها مهام إنجاز تقارير تنتهي بوضعها لدى
الجهة الطالبة، ولا سلطة تقريرية لها، وليست عرضة لأي محاسبة من أي نوع،
ولنا السيد الرئيس نماذج لهيئات ولجان استشارية تكلفت بوضع مشاريع مهمة
تمس حقولا تهم مستقبل الشعب المغربي كان مآل خلاصاتها الفشل وأدخلت
قطاعات جد حساسة متأهات التجريب، ونمثل هنا للهيئة الاستشارية التي كلفت
بوضع تصور لإصلاح التعليم وخرجت بميثاق هو موضوع انتقاد نظرا لفشل
مقارباته . أو الهيئة التي تكلفت بتشخيص واقع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
بالمغرب، فلا تشخيصها كان موفقا ولا خلاصاتها وعلى محدوديتها عرفت
طريقها للتطبيق ما اعتبر معه الجميع أن الهيئة والمقصود هنا هيئة الإنصاف
والمصالحة فشلت في تدبير ملف كان يراد منه تجاوز ماض أليم . ولعل أهم
خلاصات وتوصيات هذه الهيئة هي التدبير الديمقراطي للشأن العام وهو موضوع
يؤطر بشكل عام ما أنتم بصدد الاشتغال عليه أي الديمقراطية المحلية .

.../...

ومن هنا نعتقد جازمين بأن المعني بتقرير مصيره هو الشعب المغربي وقواه الحية لنصل لتقدير مفاده أن الاختصاص لا ينعقد من حيث الشكل لهيئتكم.

ثانيا من حيث الموضوع:

في تقديرنا وفي سياق نقاش أسباب نزول هذه المبادرة نعتقد أنها محكومة بأحد الأمرين:

أولهما الانتظارية القاتلة التي دخلها تدبير ملف الصحراء والذي لا يزال يراوح مكانه ونظن بكل مسؤولية أن المسألة أعقد من أن تدبر بسياسة الهروب إلى الأمام وفرض الأمر الواقع على طرف لا تزال الدولة تحاوره وتجالسه في إطار مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة . فلا يمكن والحالة هاته اقتراح حلول من جانب واحد والانخراط في مسألة الجهوية ، والحل النهائي للقضية لا زال قيد النقاش والتفاوض .

ثانيهما أن الأمر يعبر عن إشكال داخلي يسائل المسألة الديمقراطية في المغرب، التي يعتبرها النهج الديمقراطي أهم رهانات الطرف الراهن في ميادين الصراع الفكري والسياسي . وأن المنطلقات والمداخل الحقيقية للممارسة الديمقراطية المتعارف عليها لا بد وأن تركز على دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يضمن فصلا للسلط يقر بسيادة الشعب واعتباره مصدرا وحيدا للشرعية و يلزم باحترام الحقوق والحريات تحت طائلة المحاسبة ... فهل تتوفر هذه الأرضية السيد الرئيس ؟

نعتقد جازمين أن خمسين سنة من التدبير المركزي اليعقوبي للدولة المحكوم بهاجس إحتواء الصراعات حول الشرعية بين من يطالب بشرعية ديمقراطية ونظام سياسي يتمسك بشرعية دينية وتاريخية، وتبعات ومخلفات هذا الصراع الذي لا حاجة إلى التذكير به على إعتبار إقرار الدولة نفسها بارتكاب جرائم سياسية واقتصادية رهنت مستقبل الشعب المغربي أن هذا التدبير قد عبر عن فشله.

فالحاجة ،السيد الرئيس ،ملحة الآن وبقوة لتقييم تجربة خمسين سنة من التدبير المركزي للدولة المحكوم بالهاجس الأمني، ومن ثمة القطع نهائيا مع ممارسات موهلة في القدم، وإستنفار الشعب المغربي وقواه الحية لأجل وضع نظام أساسي يهدف إلى تجاوز المعوقات والكوابح التي تمنع إنعتاق شعبنا وتقف أمام إرادته في تقرير مصيره .وهذا النظام الأساسي هو دستور ديمقراطي كما سلف وذكرنا يحدد إختصاص ووظائف السلط المركزية بشكل واضح وبتوزيع عادل لهذه السلط بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وعلى قاعدة التداول الديمقراطي للسلطة عبر قناة الانتخابات النزيهة ، وبمنطق أن من يحكم يجب أن يقدم الحساب ،هذا على المستوى المركزي .

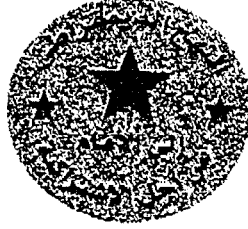
أما على المستوى المحلي والجهوي : يعتبر النهج الديمقراطي أن التدبير الجهوي أصبح ضرورة ملحة ولكن شرط أن ينبني على تصور ديمقراطي يراعي الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية للجهات، وأن يكون مضمون هذا التصور ينصرف إلى الاستفادة من هذا التنوع الغني للمجتمع المغربي. ومن ثمة وبالتبعية لما سبق وقلناه عن التغييرات التي يجب أن تهم المركز، فالجهة وبمراعاة خصوصيتها يجب أن تتمتع بتسيير ذاتي موسع، تسيير يهم تدبير القرار الجهوي وتنفيذه والفصل في القضايا التي تهم الجهة .
بمعنى أكثر وضوحا مؤسسات جهوية مستقلة في تدبير شؤونها الذاتية بتناغم مع تصور فيدرالي متكامل مع مراعاة عدم تداخل الاختصاصات .
إن ضمان نجاح هذا المشروع يقتضي، كما سبق وقلنا، فتح نقاش سياسي يهم الشعب المغربي وقواه الحية بإعتباره محددنا نهائيا من خلال عرض هذا المشروع أو أي مشروع يمس تقرير مصيره على إستفتاء ديمقراطي يهم ليس فقط الموضوع الذي أنتم بصدده رئاسة لجنته ولكن دستورا ديمقراطيا شكلا ومضمونا موسوما بالمداخل السابق الحديث عنها وواضعا أسس دولة ديمقراطية فيدرالية موحدة بين جهات قائمة على الأسس السالفة الذكر. إن أي تصور غير هذا سيكون مآله الفشل .

الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي

عبد الله الحريف



النهج الديمقراطي
الكتابة الوطنية
Secrétariat National
La Voie Démocratique



منظور النهج الديمقراطي للجهوية

أولاً - ملاحظات أولية:

طرح النظام مبادرة الجهوية الموسعة، وقبل التفصيل في تصور النهج الديمقراطي لهذه المسألة، لا بد من تقديم بعض الملاحظات حول هذه المبادرة.

1- إن النهج الديمقراطي يعتبر أنه لا ديمقراطية جهوية في غياب ديمقراطية على الصعيد الوطني؛ فالكل هو الذي يحدد الجزء. والحال فإن النظام السائد في بلادنا بعيد كل البعد عن أن يكون نظاماً ديمقراطياً. ويكفي الإشارة هنا إلى أن الدستور يكرس الحكم الفردي المطلق للملك والاستبداد المخزني والمؤسسات "الديمقراطية" المزعومة صورية وفسادة والجهاز الإداري مفرط في المركزية ومتحكم في كل مناحي الحياة والحكومة عبارة عن مجموعة من الموظفين الكبار.

2- إن الجهوية بصفتها إحدى مكونات الديمقراطية تتعلق بتقرير مصير الشعب المغربي، لذلك لا بد أن يبلورها ممثلو الشعب الحقيقيين. إن المؤسسات "الديمقراطية" المزعومة فاقدة للشرعية الشعبية (مقاطعة الشعب للانتخابات بشكل عارم) وللشرعية الديمقراطية (لوائح انتخابية فاسدة، إشراف وتدخل وزارة الداخلية لصنع الخريطة الانتخابية، استعمال المال...) وهي بالتالي ليست مؤهلة لتحديد مضمون الجهوية التي يريدونها الشعب.

3- إن ما سبق يعني أن الجهوية الموسعة التي يسعى النظام إلى بلورتها ستكون جهوية ممنوحة من طرف النظام ولن تتجاوز إعطاء صلاحيات محدودة ومراقبة لنخب جهوية تختارها الأجهزة بعناية فائقة. والهدف هو تجاوز مشكل الصحراء وإيهام الرأي العام الداخلي والخارجي بأن هناك تقدم في البناء الديمقراطي والانصياع لاملءات المؤسسات المالية والتجارية العالمية التي تستهدف من الجهوية ضمان الحرية المطلقة للرأس المال العالمي بينما تهدف الدولة إلى التهرب من التزاماتها الحيوية والإلقاء بها على عاتق الجهات. وستكون النتيجة هي المزيد من نهب خيرات الجهات وتكثيف استغلال كادحيها وبالتالي المزيد من تهميشها مما قد يؤدي إلى تقوية النزعات الانفصالية داخلها وتفكيك وحدة البلاد.

Ac

ثانيا: الأسس التاريخية للجهوية.

إن مسألة الجهوية تحتل موقعا هاما، بل استراتيجيا، في النضال من أجل تحقيق أهدافنا المرحلية المتمثلة في التحرر الوطني والبناء الديمقراطي على طريق انجاز مهمتنا الأسمى وهي بناء الاشتراكية. إنها إحدى أهم الحلقات التي تربط بين مهمة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي لأنها لن تتحقق، كما سنبين فيما يلي، في شقها الديمقراطي (أي إعطاء صلاحيات واسعة لمناطق معينة لتسيير ذاتها وتحديد اختياراتها)، إلا بقدر ما سنتقدم في سيرورة التحرر الوطني من هيمنة الرأسمالية التبعية والكتلة الطبقية السائدة لأن ذلك شرط أساسي لنمو قوى الإنتاج التي تشكل الأساس المادي لنمو وازدهار الجهات. إن التصور للجهوية، لكي يستقيم لابد أن يرتكز إلى تحليل عميق لواقع التشكيلة الاجتماعية المغربية. لذا يجب الرجوع إلى الصيرورة التاريخية التي أدت إلى تشكل الشعب المغربي وفهمه، ليس على أساس الأحداث أو الأشخاص، بل على أساس الدينامية الاجتماعية المحركة المرتكزة إلى البنية الأساسية للمجتمع.

وفي اعتقادنا، فإن الدينامية الأساسية للمجتمع المغربي ظلت، خلال قرون، تركز إلى البنية التحتية الأساسية المتمثلة في القبيلة. فمن خلال دراسة حاجيات القبائل الموضوعية يمكن فهم خلافاتها وتحالفاتها وصراعاتها. لقد أدت هذه الدينامية والعصبية التي أفرزتها إلى بناء إمبراطوريات (المرابطين، الموحدون والمربينيون) كانت تدوم قرنا تقريبا (من مرحلة صراعها من أجل السلطة ثم استيلائها عليها ثم بروز الخلافات داخل العصبية وتفككها وتفكك الدولة التي انبنت عليها).

إن فشل بناء الدولة على أساس العصبية سيقود القبائل، وخاصة أمام الغزو الخارجي (أساسا البرتغاليون)، إلى اللجوء المشروط والمقيد لعنصر خارجي يتمتع بشرعية دينية أي الشرفاء من أجل قيادة الكفاح ضد الأجنبي وبناء دولة تتوفر على استقرار أكبر. غير أن هذه المرحلة ستعرف بروز تناقض جديد هو التناقض بين القبائل والسلطة المركزية وسترى تطور أوربا وصعود الرأسمال التجاري الأوربي (مرحلة المراكنتيلية) وحاجته إلى أسواق خارجية، الذي سيسعى إلى التغلغل في النسيج الانتاجي وسيجد في السلطة الحاكمة (السلطة المركزية والقياد الكبار) الباحثة عن وسائل لتثبيت سلطتها المهدة من طرف القبائل، حليفا ستمده الدول الأوربية بالأسلحة المتطورة (المدافع بالخصوص) التي لا تتوفر عليها القبائل، وذلك لكي يدمر مقاومة القبائل ويفرض عليها الاندماج التدريجي في السوق التي تتحكم فيها الرأسمالية الأوروبية الصاعدة. إن هذه التطورات ستؤدي إلى بروز المخزن وتقويته في المناطق الخصبة (السهول الأطلسية بالأساس) وإضعاف القبائل في هذه المناطق وتفككها المتسارع. هكذا وخلال مرحلة دامت أكثر من أربعة قرون، انتقل

مركز الثقل الاقتصادي من داخل البلاد (كتعبير عن واقع اقتصاد يهتم بالأساس بتلبية حاجيات السكان) إلى السهول الأطلسية والموانئ (الصويرة ثم البيضاء) كتعبير عن اقتصاد أصبح يسعى أكثر فأكثر إلى تلبية حاجيات الرأسمال الأوربي وعماله المحليين.

هكذا فإن التقاء العنصرين التاليين (سلطة مركزية مستقلة عن القبائل والتغلغل التجاري الرأسمالي الأوربي) سيؤدي إلى انقسام المجال إلى:

- "مغرب نافع"، (هذه التسمية أطلقها الاستعمار) يتشكل بالأساس من السهول الأطلسية الخصبة، تم فيها إخضاع القبائل وضرب ديناميتها وبداية تحول البنية القبلية إلى بنية طبقية. وهذه المناطق كانت تسمى "بلاد المخزن".

- "مغرب غير نافع" يتشكل من باقي التراب الوطني لم يستطع المخزن القضاء فيه على مقاومة القبائل التي ظلت تتمتع باستقلالية وقوة وتعيش نوعا من الاكتفاء الذاتي ماعدا خلال الحملات العسكرية للمخزن لنهب جزء من الثروة. وهذه المناطق كان مؤرخو المخزن يسمونها "بلاد السببة" وهي في الواقع لم تكن سائبة بل متشبثة ببنياتها الاجتماعية وأعرافها وثقافتها ورافضة لنهب المخزن والاندماج في السوق الرأسمالية الناشئة.

لقد اضطر الاستعمار الفرنسي والاسباني إلى خوض معارك ضارية خلال أكثر من ثلاثين سنة في مناطق "المغرب غير النافع"، سجلت خلالها القبائل ملاحم بطولية، وفي مقدمتها قبائل الريف من أجل بناء نظام جديد على أنقاض نظام يتهاوى وقبائل الأطلس التي لم تضع فك الارتباط مع المخزن كهدف لمقاومتها في إطار ما عرف بالقائدية. ولجأ الاستعمار إلى توظيف عملائه والسلطة المخزنية والقياد والمحميين وبعض الزوايا الموالية له، للقضاء على القبائل ونزع السلاح منها وإضعافها اقتصاديا عبر استحواذه هو ومساعدوه المحليون على أجود الأراضي ونهب خيراتها وتجنيد جزء من السكان في صفوف جيوشه وأجهزته القمعية لتوظيفهم ضد الشعب المغربي وغيره من الشعوب المستعمرة (الهند الصينية نموذجاً) وحتى ضد الشعبين الاسباني والفرنسي، وفي حروبه مع بعضه البعض (الحرب الامبريالية الأولى والثانية) وفي نفس الوقت سيقوي البنية المخزنية ويبني فعلا سلطة مركزية سيستورثها للمخزن بعد الاستقلال الشكلي.

إن الاستعمار، وتلبية لحاجياته (من مواد غذائية ومعنوية بالأساس) ولحاجيات السوق لمنتجاته الصناعية، سيبنى اقتصادا رأسماليا تبعا تشكل فيه منطقة "المغرب النافع" وخاصة السهول الساحلية حول الدار البيضاء، منطقة ستتراكم فيها الثروات بينما ستعرض مناطق "المغرب غير النافع" إلى مزيد من امتصاص خيراتها وثرواتها. غير أن هذا التراكم البدائي، عوض أن يشكل الأساس لتراكم موسع للرأسمال على غرار ما وقع في دول أوروبا الغربية مثلا، سيجهض بفعل استيلاء الرأسمال الكولونيالي على الجزء الأكبر

منه، واستحوذ الطبقات السائدة السائرة نحو التكون على الباقي (طبقات وشرائح طفيلية وريعية: ملاكو الأراضي الكبار، كمبرادور، كبار موظفي المخزن...). هكذا ستتسارع عملية تحول المجتمع في مناطق "بلاد المخزن" إلى مجتمع طبقي وستبرز الطبقة العاملة في محور القنيطرة-الدار البيضاء الجديدة مع جيوب عمالية في القرى والمدن المنجمية وغالبية من الكادحين في الأحياء الشعبية وأحزمة البؤس والحرمان التي تحيط بالمدن. أما في البوادي وخاصة "بلاد السبية" فإن الغالبية العظمى تتشكل من الجماهير المسحوقة من فلاحين كادحين ومعدمين من دون أرض. وستكون من نتائج ذلك تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد متركز على الذات إلى اقتصاد تبعي للمتروبول و انتقال العاصمة من فاس إلى الرباط والصعود الصاروخي للدار البيضاء كأكبر مركز اقتصادي.

وبعد الاستقلال الشكلي، أدى "النمو" الرأسمالي التبعي المخزني إلى تقوية وتعميق الفوارق بين الطبقات والجهات (مزيديا من توسيع الهوة بين الطبقات والجهات). هكذا سيتمظهر الصراع الطبقي في التشكيلة الاجتماعية المغربية في: شكل صراع طبقي كدينامية رئيسية في مناطق "المغرب النافع".

شكل صراع من أجل رفع التهميش على مناطق "المغرب غير النافع" كدينامية رئيسية في هذه المناطق. إن الكفاح من أجل التحرر من هيمنة الكتلة الطبقية السائدة والامبريالية والمخزن يشكل في المرحلة التاريخية الحالية القاسم المشترك بين هذين الشكلين من الصراع وذلك لأن تهميش مناطق معينة واستغلال الطبقة العاملة ونهب ثروات البلاد والقمع والاضطهاد يتحمل مسؤوليته هذا الثلاثي.

وهناك دينامية أخرى يجب فهمها لإعطاء أجوبة سديدة على قضايا أساسية في عملية التغيير الجذري للأوضاع في بلادنا لصالح الطبقات الكادحة. ذلك أن تغلغل القبائل العربية في المغرب تركز بالأساس على السهول الأطلسية، وذلك لأنها طرق القوافل التجارية، بينما ظلت الجبال وجل الهضاب بمنأى عن هذا التغلغل. الشيء الذي جعلها تحافظ إلى حد كبير على لغتها وثقافتها وتقاليدها وأعرافها. هكذا ستستوطن القبائل العربية بالأساس السهول الأطلسية وسيتم تعريب القبائل الأمازيغية المتواجدة فيها أو القريبة منها (مثلا منطقة جبال) بفعل الإكراه في بعض الأحيان، وبفعل قوة جذب اللغة والثقافة العربية خلال مراحل ازدهارها (حوالي 7 قرون).

إن ما سبق يبين ما يلي:

-ارتباط التهميش في أغلب الحالات، بالمناطق الأمازيغية. مما يجعل النضال من أجل الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغيتين وضمان ازدهارهما والنضال من أجل تمتع المناطق الأمازيغية المهمشة خلال قرون بصلاحيات واسعة مهمتين مرتبطين ارتباطا عضويا.

Ac

-وبما أن التهميش الذي تعرفه مناطق " المغرب غير النافع" هو نتيجة لتغلغل الرأسمال التجاري في مرحلة ما قبل الاستعمار، وهيمنة الرأسمالية التبعية خلال مراحل الاستعمار وما بعدها وتمفصلها مع بروز وتقوية المخزن وتبلور الكتلة الطبقية السائدة، فإن توفر هذه المناطق على الاستقلالية في تدبير شؤونها وتحديد اختياراتها شرط ضروري لضمان ازدهارها لكنه غير كاف. فاستمرار هيمنة الرأسمالية التبعية لا يمكنه إلا أن يعيد إنتاج التناقض المجالي والطبقي ويعمقه. إن رفع التهميش عن هذه المناطق مرتبط عضويا بالقضاء على هيمنة الرأسمالية التبعية في بلادنا وإعادة تهيكالاقتصاد والمجال. إن طرح مسألة التهميش بمعزل عن أسبابها العميقة وبالتالي النظر إلى الجهوية كحل سحري لهذه المعضلة، خطأ قاتل قد يؤدي شعبنا ثمنه غاليا. إن الجهوية في ظل الواقع القائم ستؤدي لامحالة إلى بروز سلطات ونخب وطبقات سائدة قد لا تختلف عن المخزن والكتلة الطبقية السائدة بل وربما قد تكون أكثر تعفنا بسبب الإفساد الذي مارسه المخزن خلال عقود في هذه المناطق (المخدرات، الدعارة، التهريب، الهجرة، استعمال الاستعمار والاستعمار الجديد لهذه المناطق كخزان لقواته القمعية الموجهة ضد الشعب لتحويل سخطها وغضبها ضد المخزن والكتلة الطبقية السائدة إلى حقد ضد سكان "المغرب النافع"...) .وإذا كان الازدهار الفعلي للجهات لن يتم إلا في إطار التحرر الوطني فان ذلك لا يعني إرجاء النضال من اجل جهوية ديمقراطية حقيقية إلى أن يتم انجاز مهمة التحرر الوطني لأن العلاقة بين مهمة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي علاقة جدلية. لذلك فان أي تقدم على مستوى البناء الديمقراطي ومن ضمنه الجهوي يمكن من أن يخدم مهمة التحرر الوطني والعكس بالعكس. إن الواقع الموضوعي للصراع الطبقي هو الذي سيحدد في أي سيرورة يمكن التقدم في انجاز المهام المطروحة في ظرفية محددة.

الخلاصة: إن إقامة ديمقراطية جهوية حقيقية يتطلب ما يلي:

-التقدم في بناء الديمقراطية على المستوى الوطني ترتكز إلى:

+دستور ديمقراطي بلورة ومضمونا وتصديقا،دستور يجسد إرادة الشعب المغربي باعتبارها صاحب السيادة ومصدر كل السلط،يعترف بالثقافة واللغة الأمازيغية كثقافة وطنية ولغة رسمية،يساوي بين المرأة والرجل،يخضع كافة المسؤولين للمحاسبة والعقاب،يرفع كل مظاهر التقديس عن المؤسسات ويجعل من القضاء سلطة ويضمن استقلالها عن السلطة التنفيذية ويعترف بحق الجهات التي تتمتع بشخصية متميزة بأقصى حد ممكن من التسيير الذاتي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل جهات الريف والأطلس وسوس.

+تفكيك الأجهزة المخزنية(الأجهزة القمعية وجهاز وزارة الداخلية والجهاز القضائي) وإعادة هيكلتها باعتماد الشفافية ودولة القانون والحق ومبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

-التقدم في صيرورة التحرر الوطني من الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة والمخزن مما يوفر الأساس المادي لنمو وازدهار الجهات.

إن تحديد الجهات يجب أن يعتمد على الخصوصيات التي تتوفر عليها والتي تبلورت خلال السيرورة التاريخية لتشكل الشعب المغربي والتي تجعل منها كيانا قابلا للتطور وفرز دينامية التقدم الاقتصادي والثقافي وكذا إطارا منفتحا على بناء وحدة تكاملية مع باقي الجهات في إطار مغرب موحد وديمقراطي.

إن صلاحيات الجهات والتي قد تختلف من جهة الى أخرى،وقد تصل إلى الحكم الذاتي بالنسبة للبعض منها يجب أن يحددها الممثلون الحقيقيون لتلك الجهات وليس المؤسسات "الديمقراطية" المزعومة الحالية في إطار التفاوض مع الدولة المركزية التي يمكن أن تأخذ شكل دولة فيدرالية.

انتهى

د. عبد الله المبريني



النهج الديمقراطي
الكتابة الوطنية
Secrétariat National
La Voie Démocratique